

مجلة «فتح» : العدد الرابع

التاريخ: تموز+آب (يوليو+أغسطس) 1984

عدد الصفحات: 8 صفحات، إيه 3 (تابلويد)

صدرت في الولايات المتحدة لتعبر عن رأي مؤيدي حركة فتح [الانتفاضة]، بعد خطوات شق فرع الاتحاد في الولايات المتحدة، ولكنها لم تستمر في الصدور طويلاً. المرجح أنها توقفت عن الصدور بعد خمسة أعداد فقط. يتوفر لدى إدارة الأرشيف أربعة أعداد. العدد الثاني غير متوفر.

من موضوعات العدد:

- =1= الافتتاحية: اتفاق عدن: مخاطر عديدة ومفاجأة واحدة.
- =2= اتفاق عدن والاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة.
- =3= لا لتجميد الهيئة الإدارية وشق الفرع.
- =4= رد على مقال: تلخيص لمحتوى رسالة وردت لنشرة فتح من مدير مكتب الإعلام الفلسطيني في واشنطن، حاتم الحسيني، يرد في رسالته على مقالة في العدد الثاني من فتح بشأن دور المكتب أثناء عملية شق الاتحاد. وترد "فتح" على ما ورد في الرسالة.
- =5= حوار حول العمل الطلابي العربي: الجزء الثاني من مساهمة م. س.
- =6= بطاقة: الاتحاد الوطني لطلبة الخليج في الولايات المتحدة وكندا.
- =7= نص الوثيقة السياسية والتنظيمية لاتفاق عدن.
- =8= مقتطفات من الدستور المعدل للاتحاد العام لطلبة فلسطين، وتعليق على بعض التعديلات.
- =9= اتفاق عدن: أهداف الحوار لم تتحقق (مقالة بقلم عوني صادق نقلا عن صحيفة "الوطن" الكويتية نشرت في 14 تموز (يوليو) 1984).
- =10= اعرف فتح: نظرية المجابهة الجماهيرية في الصراع العربي الصهيوني (الجزء الثاني).

إتفاق عدن و الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة

في لقاء للقوى الوطنية العاملة في الساحة الاميركية (اذا ر ١٩٨٤)، قبل بدء الانتخابات التي طلبت الهيئة التنفيذية تأجيلها، جرى نقاش حول كيفية العمل في المرحلة السياسية الحالية، والتي تتسم باستشراس هجمة قيادة نهج الانحراف والاستسلام على القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية، وخصوصا في فتح . ولقد اتفق المجتمعون على ضرورة التحالف معا ليمكن صد هجمة نهج الانحراف والاستسلام والانشقاق على مؤسسات الساحة، وخصوصا الاتحاد العام لطلبة فلسطين . لكن المؤسف ان هذا الاتفاق لم يدم سوى يوما واحدا، لان قيادة الجبهة الشعبية في دمشق لم تر خصوصية الوضع في الساحة الاميركية مثلما يراها قيادات انصار الجبهة في الولايات المتحدة، واعطيت لهم تعليمات بفض الاتفاق والتنافس انتخابيا مع القوى الوطنية الاخرى من اجل فرز الحجوم .

وفي تلك الاثناء، كانت شائعات تجميد الهيئة الادارية لفرع الولايات المتحدة قد ملأت الجو، ولم تكن غائبة عن جو النقاش، ولذلك اتفق المجتمعون على عدم القبول بقرار تأجيل الانتخابات لاسباب عديدة. تم التطرق لها في اعدادنا الماضية، ولان هذا القرار كان مقدمة لقرارات ستلي، تشير الى ماهيتها الشائعات وتوجهات الهيئة التنفيذية نفسها منذ عقد المؤتمر الوطني التاسع .

ولقد كان قرار خوض معارك انتخابية بين القوى الوطنية في الاتحاد خطأ كبيرا دفع ثمنه القوى الوطنية نفسها، فلقد جرت الانتخابات في الوقت الذي تفرج انصار عرفات ونهجه مستمتمعين برؤية الجهود التي تستنزف في ادارة المعارك الانتخابية .

ومنذ فض الاتفاق، وضعت قيادة انصار الجبهة نصب اعينها هدف الوصول الى قيادة الاتحاد كأغلبية ولو عبر تحالفات غير مبدئية، ولوحوا بذلك كوسيلة ضغط على القوى الوطنية الاخرى من اجل ان تسهل وصولها الى القيادة . لكن القوى الوطنية الاخرى رفضت ان تكون جسرا لوصول انصار الجبهة الى قيادة الاتحاد على حساب وجودها وحيوية واهمية دورها، وبينت خطأ عزل هدف الوصول الى قيادة الاتحاد عن الاحداث السياسية التي تعيشها الساحة الفلسطينية التي تتسم باحتدام المواجهة بين النهجين الوطني وغير الوطني .

وعندما جاء وفد الهيئة التنفيذية للقيام بتمثيلية الاطلاع على اوضاع الفرع، اختلفت تكتيك قيادة انصار الجبهة تماما، فبعد التوجه نحو عدم الالتزام بقرار الهيئة التنفيذية وخوض الانتخابات وفرض نتائجها كأمر واقع على الهيئة التنفيذية، اصبح التوجه والتكتيك الجديدين هما التعامل مع الوفد بأقصى حد من المرونة . وعاود انصار الجبهة اللقاء مع القوى الوطنية الاخرى، ولم يقدموا لهم الا مزيدا من الاقتراحات المرنة والتكتيكات العديدة، التي وصلت الى حد القبول بمبدأ انتقاد الهيئة الادارية لنفسها (ارضاء للهيئة التنفيذية) والغاء نتائج الانتخابات التي

البقية . صفحة (٢)

كلمة فنيح

إتفاق عدن

مخاطر عديدة ومفاجأة واحدة

ان المفاجأة الوحيدة في الوصول الى هذا الاتفاق هو كون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من ضمن الموقعيين عليه، فالجبهة الشعبية هي الفصيل الوحيد بين فصائل التحالف الديمقراطي الاربعة الذي كان مرارا وتكرارا يؤكد ان الحوار مع اللجنة المركزية "فتح" هو خطوة تكتيكية من جانبهم، ويهد فون من خلاله الى فضح اللجنة المركزية امام الجماهير الفلسطينية وتحميلها مسؤولية فشل الحوار . وفي معرض تبريرهم السابق للاقدام على ذلك الحوار، كان يشار الى ان الرجل الذي ارسل على رأس وفد الحوار هو نائب الامين العام للجبهة المعروف بعداثه التاريخي لعدد من اعضاء اللجنة المركزية، وعلى رأسهم المفاوض الاخر، ابو جهاد .

ومع انتهاء كل جولة، كانت مصادر الجبهة تقول ان الجولة فشلت، وان الجولة التالية تركت دون تحديد موعد لها، وانه قد يعلن عن فشل الحوار في الجولة التالية . الا ان جولات الحوار تكررت وطالت، وتكلفت اخيرا بالاتفاق على عقد المجلس الوطني خلال ثلاثة اشهر، الامر الذي نريد ان نتطرق هنا الى معاني واخطار انعقاده :

*** ان انعقاد المجلس الوطني على ارضية الاتفاق الذي تم في عدن يعني اسقاط مقولة ان "عرفات لم يعد يشكل قاسما مشتركا للعمل الوطني، وضرورة العمل على اقالته من رئاسة اللجنة التنفيذية"، كما ورد على لسان الامين العام للجبهة، الدكتور جورج حبش، وكما ورد
البقية . صفحة (٢)

في هذا العدد

- *** كلمة "فتح" - - - - - ص (٢٠١)
- *** اتفاق عدن والاتحاد في الولايات المتحدة - - - - - ص (٢٠١)
- *** بيان الهيئة الادارية - - - - - ص (٣)
- *** رد على مقال - - - - - ص (٣)
- *** مع القراء - - - - - ص (٣)
- *** الدستور المعدل للاتحاد - - - - - ص (٤)
- *** قراءة في تعديلات الدستور - - - - - ص (٤)
- *** حوار حول العمل الطلابي العربي - - - - - ص (٥)
- *** بطاقة - - - - - ص (٥)
- *** النص الحرفي لاتفاق عدن - - - - - ص (٦)
- *** راي في اتفاق عدن - - - - - ص (٧)
- *** اعرف فتح - - - - - ص (٨)
- *** حصاد العاصفة - - - - - ص (٨)

في بيان اللجنة المركزية للجبهة بعد زيارة عرفات لمصر، وذلك لان عقد المجلس سيكون على اساس تركيبته القديمة التي يتمتع فيها عرفات بالاعلية، بل وسيطراً على تركيبة هذا المجلس — تعديلات لصالح عرفات من خلال تغيير مندوبي فتح في المجلس الذين ايدوا الانتفاضة، وتغيير مندوبي الاتحادات التي تم شقها (كاتحاد العمال والطلاب والكتاب، وغيرهم) بأخرين مؤيدين لعرفات، ولن يكون ذلك صعباً لان فصائل التحالف الديمقراطي لا تعترف ان هذه الاتحادات شقت (ما عدا اتحاد الكتاب) وذلك لانها شاركت في مؤتمراتها. وفي ظل تركيبة للمجلس لصالح عرفات، فلن يكون صعباً عليه الحصول على ما يريد من قرارات او اعادة انتخابه رئيساً للجنة التنفيذية (بل ومحاسبة الذين انتقدوه او عارضوه في السابق).

٢ ان انعقاد المجلس الوطني دون تنحية عرفات يعني اضعاف الطابع الوطني على عرفات من جديد، وفي ذات الوقت الذي بدأ عرفات وخطه ينفذان امام الجماهير، خصوصاً بعد زيارته لمصر ودعواته للاعتراف المتبادل مع الكيان الصهيوني. كما ان ذهاب عرفات مع قوى يسارية للمجلس الوطني يعني ايضاً انه يحظى بتأييد مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، مما يجعله في نظر العالم (وخصوصاً الادارة الاميركية وحكام العدو الصهيوني) اكثر اهلية من اي وقت مضى للاشتراك في أية مفاوضات قادمة. ومعلوم ان عرفات يراهن على نجاح حزب العمل، ويكون عام اللحل قد قارب على الانتهاء مع استكمال الانتخابات الاميركية في شهر تشرين ثاني القادم. بالإضافة الى ذلك، فان الاتفاق يعني ان عرفات نجح في "ترتيب البيت الفلسطيني" واستطاع ان يتخلص من بعض معارضيهِ وتطويع البعض الآخر، وهذا احد الشروط الاميركية السابقة لدخوله في التسوية (التي فُجرت الانتفاضة عندما حاول عرفات اخذ القرارات اللازمة تمهيداً لسحب القوات الفلسطينية من لبنان).

٣ ان هذا الاتفاق يعتبر تراجعاً كاملاً عن مجموعة الخطوات التي تمت في الساحة الفلسطينية لتنحية عرفات (ومنها مذكرة مجموعة من الفصائل، بينها الجبهة الشعبية، الى مؤتمر القمة الاسلامية، والتي طالب الموقعين عليها الدول الاسلامية بعدم التعامل مع عرفات لانه فقد اهليته وحقه في تمثيل الشعب الفلسطيني) ونسفاً للحوار الدائر بين التحالف الديمقراطي وهيئة الانقاذ الوطني التي تمت على اساس تنحية عرفات عن رئاسة اللجنة التنفيذية.

٤ يوجه هذا الاتفاق صفة قوية الى مصداقية "اليسار الفلسطيني" كبديل "ثوري واقعي" لما هو موجود من نماذج في الساحة الفلسطينية، ذلك لان هذا اليسار اختار ان يلتقي مع الخط المنحرف واليميني بدل ان يختار الخط الوطني الاخر، او انتهاج خط مستقل يثبت مصداقيته كبديل للخطين.

ان المفاجأة في موافقة الجبهة الشعبية على هذا الاتفاق لا تزال تشير مجموعة من التساؤلات في ذهن كل وطني فلسطيني (ونحن على ثقة ان مثل هذه التساؤلات تدور في اذهان ابناء الجبهة الشعبية وانصارها في كل الساحات)، فحتى الامس القريب، وصف عرفات بانه "سادات فلسطين" على لسان الامين العام للجبهة، الدكتور جورج حبش، كما وضعت صورة عرفات على غلاف احد اعداد "الهدف" وكتب عليه "المنبؤ"، عدا النفي المتكرر للاخبار التي كانت تتسرب عن حصول تقدم في الحوار مع اللجنة المركزية عند انتهاء كل جولة.

ان هذه المعاني الخطيرة لاتفاق عدن تسقط كل التبريرات التي قد تعطى لهذا الاتفاق، والتي تسعى لتجميله من خلال القول بوجود ادانة لزيارة عرفات في هذا الاتفاق، وقرارات بقطع العلاقة مع مصر، ودعوات لتصحيح العلاقة مع سوريا، واستحداث منصب نائب رئيس لجنة تنفيذية (سيكون هناك ثلاثة نواب) فمضير البرنامج السياسي والتنظيمي المقرر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس (والدورات السابقة واللاحقة لها) لا تزال شاهداً مبيتاً على ما تؤول له قرارات المجلس الوطني على ايدي عرفات.

حدثت، وتشكيل لجنة تنسيق مركزية من اربعة اشخاص (ليتكافأ صوت انصار عرفات مع صوت القوى الاخرى) تشرف على عملية تنسيق وانتخابات جديدة باشراف من الهيئة التنفيذية. وبعد ان اوهم رئيس الوفد انصار الجبهة بأنه وافق على تلك الاقتراحات، عاد وتراجع (بعد ان وضع عقبات شكلية تم حلها، كرفضه للتوقيع على ورقة يوقع عليها انصار فتح)، وقام رئيس الوفد باستصدار قرار تجميد الهيئة الادارية، وذلك حسب ما رسمت له الهيئة التنفيذية من دور في مسرحية الاطلاع على اوضاع الفرع.

ورغم ان قرار التجميد حوى بنداً عن تشكيل "لجنة تحضيرية" تشرف على اوضاع الفرع، الا ان اسماء اعضاء "اللجنة التحضيرية" لم يعلن بسرعة كما كان متوقعاً، وهذا امر اثار ريباً وتساؤلات لم تحسم باليقين في ذلك الوقت. وتمحورت الاسئلة في ذلك الحين حول فيما اذا كان عدم اعلان اسماء اعضاء "اللجنة التحضيرية" له علاقة بمحاولة لادخال انصار الجبهة الشعبية فيها، ليتمكن لانصار عرفات عزل انصار فتح خارج الاتحاد.

ومن المصادفات الغريبة ان انصار الجبهة طلبوا من انصار فتح اسبوعين على الاكثر قبل ان تقوم الهيئة الادارية باصدار بيانها التوضيحي المنتظر الى القاعدة الطلابية، وذلك من اجل ان يعملوا على تصحيح العلاقة مع رفاقهم في القيادة المشتركة، انصار الجبهة الديمقراطية، وكان الوقت الذي طلب لنهاية شهر حزيران ١٩٨٤، والمصادفة الاغرب ان الاتفاق بين التحالف الديمقراطي ولجنة عرفات المركزية قد تم الوصول له يوم ١٩٨٤/٦/٢٧.

وجاء هذا الاتفاق ليخلق متغيراً جديداً في الساحة الفلسطينية عامة، والساحة الاميركية خاصة، فلقد حسم التحالف الديمقراطي موضوع تحالفاته في الساحة الفلسطينية، باختيارهم الاتفاق مع لجنة عرفات المركزية، وليس القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية، مما يعني ان هذا الاتفاق سيطبق على كل الساحات، وفي كل المؤسسات.

ويبقى السؤال الذي ينتظر اجابة: هل سيشترك انصار الجبهة الشعبية في "اللجنة التحضيرية" التي قالت الهيئة التنفيذية انها تريد تشكيلها؟ ام سيتمسكوا بشرعية الهيئة الادارية الحالية ويدافعوا عنها؟ وخصوصاً انهم اعتبروا خطهم الاحمر عدم المساس بالهيئة الادارية؟

ورغم منطقية الاستنتاج بان عدم الاعلان عن اسماء اعضاء

"اللجنة التحضيرية" كان انتظاراً للوصول الى اتفاق عدن ليتمكن بعده ادخال انصار الجبهة فيها (طوعاً او التزاماً) الا اننا نؤثر ان نرى ما سيجري فعلاً. (تفيد معلوماتنا ان احد قيادات الاخوان المسلمين في الساحة الاميركية سيكون عضواً في اللجنة التحضيرية)

ولا نعتقد انه سيكون خافياً على قيادة انصار الجبهة المعاني الخطيرة للاشتراك في "اللجنة التحضيرية" مثل ضرب مصداقيتهم في التعامل مع القوى الاخرى، وضرب مصداقيتهم امام القاعدة الطلابية (وخصوصاً انصار الجبهة الذين دافعوا بكل قوة عن الهيئة الادارية اثناء وجود وفد الهيئة التنفيذية وتصددوا لممارساته اللامسئولة واللاديموقراطية، ناهيك عن ذكر ان الدخول في "اللجنة التحضيرية" يعني ان الطموح بالوصول الى قيادة هذا الفرع كأغلبية قد ذهب ادراج الرياح.

وفي الوقت الذي نضع هذه الحقائق بين ايدي القاعدة الطلابية وننبه رفاقنا في الجبهة الشعبية في هذه الساحة الى المعاني الخطيرة العديدة للدخول في "اللجنة التحضيرية"، فلا نفعل ذلك من اجل تسجيل النقاط، وانما بدافع الحرص الوطني على عدم خسارة احدي القوى الوطنية التي ساهمت بنشاط ببناء الاتحاد، وتذهب الى تحالف تعرف انها ستمارس عليها فيه كل اشكال الهيمنة.

ان المرونة التي افتقدتها قيادة الجبهة في تعاملها مع القوى الوطنية الاخرى وفي عدم رؤية خصوصية وضع الساحة، لن تعمينا عن التحلي بالمرونة ومد يد التعاون، ولكن على اساس تحالفات مبدئية، اما التكتيكات القديمة فلقد خدمت اغراضها قديماً.

وشورة حتى النصر!

رد على مقال

لا لتجميد الهيئة الإدارية وشق الفرع

وردت الى "فتح" رسالة مطولة جدا من د. حاتم حسيني، المدير السابق لمكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن، يردها فيها على ما نشر في عدد "فتح" الثاني تحت عنوان "رجل الاعلام والاتحاد"، ونلخص في ما يلي النقاط الواردة فيها وذلك لعدم امكانية نشر الرسالة بكاملها لطولها.

* يسجل اعتراضه على ذلك النوع من المقالات، ويعتبر اسلوب المقال "تجريحي".

* يعتبر ان "مكاتب الاعلام انشأت لاعلام الجالية الفلسطينية القطاع الاميركية الصديقة ومواجهة اعلام العدو الصهيوني، ولا بد من دعمها وتطويرها".

* يؤكد "اهتمامه بالاتحاد في اميركا حتى قبل ظهوره" ويشير الى انه "ساهم في تأسيس الفرع وتقويته".

* يعتبر نقده "لبعض اوجه عمل الاتحاد من ضمن النقد البناء، وان نقده للمقال الذي ظهر في نشرة المجلس الفلسطيني (بالانجليزية) من حق".

* يرى انه كان من "الاولى بالفرع ان يشارك في المؤتمر الوطني التاسع لبدء وجهة نظره هناك، وليس عبر المقالات بالانجليزية".

* يكرر اتهاماته لرئيس الفرع "بتهديد عدد من الوحدات بالتجميد ويذكر، على سبيل المثال، وحدات نورث داكوتا، ساكرمنتو، وتكساس".

* يتهم رئيس الفرع بأنه يريد "فرض ارائه على الوحدات والقواعد الطلابية، وانه يستغل موقعه لفرض ارائه على القاعدة الطلابية، ويستخدم نشرات الاتحاد لمهاجمة كل من يخالفه الرأي". كما انه يتهم رئيس الفرع "ومن يؤيده، يطعن ويخرج كل من يخالفه الرأي، ويرى ان المقال الذي نشر في "فتح" دليلا على ذلك".

* يقول ان "ولاءه لفلسطين ولشورتها المسلحة، وليس لقيادة معينة او اشخاص او احزاب".

* يطالب القاعدة الطلابية بمحاسبة قيادة الفرع بالاسلوب الموضوعي الملتمز، وببعدا عن التعصب الفئوي والخلافات التنظيمية.

اننا في نشرة "فتح" نختلف في الرأي مع د. حاتم حسيني سياسيا، وفي تقييم دور وعمل مؤسسات ت ف في الولايات المتحدة سواء في عهده او عهد من بعده. اما بخصوص المقال الذي نشر في عددنا الثاني فكان هدفه لفت انتباه القاعدة الطلابية الى التدخل غير المبرر والمشروع في شؤون الفرع من قبل مكتب الاعلام الفلسطيني ومن قبله شخصيا، واشارة الى امور محددة حدثت لا نرى انها من صلب اختصاصه او صلاحياته او مسؤولياته لا كرجل اعلام ولا كمهتم بشؤون الفرع. (ونفس المنطق ينطبق على مكتب الاعلام).

وتشير رسالته الى عدم درايتته بحيثيات دستور الاتحاد ولائحته الداخلية، مما يؤكد ما تحدثنا عنه في المقالة التي يرد عليها، فالوحدات في الاتحاد تقام على اساس المدينة الواحدة وليس الولاية، ولذلك، لا يوجد وحدة اسمها نورث داكوتا او وحدة تكساس بل هنالك خمس وحدات على الاقل في ولاية تكساس. كما ان الدستور لا يسمح بالتجميد الجماعي لوحدة ما، او لمجموعة من الوحدات، ولذا، فنحن ندعوه الى الاطلاع على دستور الاتحاد كأحد المهتمين به، وإلى حصر اهتمامه بالاتحاد بالاطار العام.

ورغم ان رسالته تحوي مادة دسمة للتفنيد، ولتأكيدات منه على تدخله في شؤون الفرع وعدم درايتته الكافية بدستور الاتحاد ولائحته الداخلية، الا ان رغبتنا في عدم النزول الى مستوى المهارات، تجعلنا عديمي الرغبة في معاودة الحديث في الموضوع. وفي نشرنا للنقاط الواردة في رسالته ردا على مقالتنا، نرى اننا اوفيناها والامانة الصحفية. حقهما، ولذلك، نعتبر الموضوع مغلقا من الان فصاعد فلدينا من القضايا التي نريد ايصالها الى القاعدة الطلابية ما هو اهم من المساجلات على صفحات هذه النشرة مع اي شخص كان.

ترتيب صفوفها في لبنان، وان انتصار الثورة حتمية تاريخية.
ابن الارض المحتلة

الاخ ابن الارض المحتلة

سنعمل على تطوير الجانب الاخباري في النشرة قدر المستطاع.

عندما قررنا اصدار النشرة، وضعنا نصب اعيننا تحقيق ما ورد في ملاحظتك الثانية، ونأمل التوفيق.

صدر عن الهيئة الادارية لفرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة بيان توضيحي لما جرى في الفرع منذ صدور القرارات الاولى للهيئة التنفيذية المتعلقة بتأجيل الانتخابات، مروراً بزيارة وفد الهيئة التنفيذية للفرع، ووصولاً الى قرار تجميد الهيئة الادارية.

واوضح البيان ان الهيئة الادارية للفرع كانت عرضة لمحاولات المحاصرة "منذ انعقاد المؤتمر الوطني التاسع للاتحاد في الجزائر في شباط/فبراير ١٩٨٤"، وبدأ ذلك عبر اللجوء الى "التشكيك بالتزامها بالاطر القيادية ومخالفة الموقف السياسي للهيئة التنفيذية".

وجاء في البيان الحقائق المتعلقة بموقف الهيئة الادارية من التهم الموجهة لها، وفيما يتعلق بالتزام الهيئة الادارية اوضح البيان انه "لا يوجد اي بيان او وثيقة او ندوة او اعلان بأسم الهيئة الادارية للفرع يثبت تناقضا مع الموقف المركزي، سواء الخاص بالاتحاد، او بمواقف مؤسسات م. ت. ف. الشرعية".

وحددت الهيئة الادارية موقفها من قرار التجميد، واعلنت رفضها له، واعتبرت القرار "تنكرا لمعظم فضاء العمل الوطني وادوارها، وللغلبة الساحقة التي تتمتع بها في الوسط الطلابي، وضاربا بعرض الحائط وجهة النظر التي تحملها الهيئة الادارية واغلبية القاعدة الطلابية الجماهيرية التي انتخبتهما في مؤتمر الفرع الثالث، ويشكل القرار خرقا فاضحا للدستور والنظام الداخلي للاتحاد، ويجعله قرارا سياسيا من طرف سياسي يسعى لفرضه على الاطراف السياسية الاخرى، شاءوا ذلك ام ابوا".

واوضح البيان موقف الهيئة الادارية من تشكيل "لجنة تحضيرية" بالتاكيد على ان "تشكيل لجنة تحضيرية نقیضة للهيئة الادارية المنتخبة من المؤتمر القطري للفرع ستكون لجنة احادية اللون السياسي، وستكون تعبيراً عن عزلة سياسية وعصبوية تنظيمية ضيقة".

واكدت الهيئة الادارية في بيانها عزمها على "العمل بصبر وجدية واخلاص تام على المحافظة على وحدة هذا الفرع انسجاما مع المنهج الوطني العام الساعي للمحافظة على وحدة م ت ف ووحدة مؤسساتها، وحفاظا على خطها ودورها الوطني، وخصوصا وان الهيئة الادارية تركز في ذلك على الوعي السياسي والنقابي للاف الطلبة الاعضاء في هذا الفرع".

مع القراء

الاخوة في نشرة "فتح"

تحية الثورة وبعد

انني اعتز جدا بهذه النشرة، وامل ان تستمر في التطور. عندي بعض الملاحظات التي ارى من الضروري اخذها بعين الاعتبار:

الملاحظة الاولى: بسبب قلة الاخبار التي تصل للطلاب الفلسطينيين عن الثورة الفلسطينية، اقترح تخصيص جزء من النشرة للاخبار.

الملاحظة الثانية: لاحظ ان الشباب الفلسطيني اخذ يشعر بالضيق نتيجة الخلافات الحادة في الساحة الفلسطينية، وذلك لانهم كمن يشعر بان كل شيء لا يسير بالشكل الصحيح. من المهم ان يشعر الطالب الفلسطيني ان هناك شعاع امل، وان يعرف ان هناك امور تسير بالشكل الصحيح، مثل ان الثورة لا زالت بخير، وانها اعادت



الدستور المعدل

تعديلات لخلق الديمقراطية

وتسهيل الانقسام

يلاحظ المقارن لدستور الاتحاد المعدل في المؤتمر التاسع للاتحاد وذلك المعدل في المؤتمر الثامن، يلاحظ بسرعة ان العديد من التعديلات على الدستور تمحورت حول تركيز مزيد من الصلاحيات في ايدي الهيئة التنفيذية، واعطاء مزيد من الصلاحيات للجان الوحدات في المدن المختلفة، وتقليص (او تجريد) الهيئات الادارية للفروع من دورها ومسئولياتها. وسوف نستعرض فيما يلي التعديلات التي طرأت على الدستور في المؤتمر الوطني التاسع :

* تم حذف البند الذي يحدد احقية طلبية الجامعات الاسلامية في العضوية العاملة في الاتحاد وذلك لانه يمكن اذارج الجامعات الاسلامية في باب الجامعات الاخرى، وبالتالي يبقى حق العضوية لطلبة تلك الجامعات مكفولا .

* في مادة العضوية المراقبة، حذفت صفات "التجارية الصناعية ٠٠٠ الخ" التي كانت تتبع كلمة "المعاهد المتوسطة" .

* اعطي حق قبول عضوية الراغبين في الانضمام للاتحاد الى لجان الوحدات، بعد ان كان هذا مقتصر على الهيئة الادارية .

* في مادة حقوق العضوية، اضيف بند جديد يقول بحق العضو بالتعبير عن رأيه في اطر الاتحاد المختلفة، لكن هذا الحق مشروط بممارسته في الاطر، وبما لا يتعارض مع الدستور واللائحة الداخلية .

* اعطيت لجان الوحدات الحق في اتخاذ الجزاءات المختلفة بحق الاعضاء في الوحدات وكان هذا الحق في السابق مقتصر على الهيئة الادارية للفروع .

* اصبح فصل العضو يتقرر في اجتماع جمعية عمومية للوحدة . وكان هذا الامر لا يتم الا في مؤتمر قطري لفروع من الفروع، الامر الذي يعني ان فصل العضو في الاتحاد اصبح اكثر سهولة عما كان في الماضي .

ان التعديلات التي اجريت على باب العضوية (والابواب الاخرى كما سنرى في الحلقات القادمة) تقيد الحريات وتخلق الديمقراطية المعمول بها في الاتحاد، وتوجه نحو تحويل الاتحاد من "منظمة طلابية ديمقراطية" الى منظمة طلابية حزبية البنية، تجعل من التعبير عن الرأي ممكنا داخل الاطر فقط، وبما لا يتعارض مع الدستور .

وتذكرنا مقولة "داخل الاطر، وبما لا يتعارض مع كذا او كذا" بالاسلوب الذي اتبعته قيادة "فتح" في التعامل مع مطالب ابناء الحركة بتصحيح اوضاعها، والذي يتركز على ترديد القول بضرورة ان يتم كل شيء داخل الاطر، بينما الاطر مفرغة من اي محتوى ديمقراطي، ويكون على رأسها شخص او اشخاص يدينون بالولاء لهذه القائد او ذاك، وليس للحركة او اصول العمل فيها .

كما ان التعديلات الجديدة تسهل انتهاك حرمة العضوية في الاتحاد، بحيث اصبح من حق اية لجنة وحدة اتخاذ اكثر العقوبات صرامة بحق الاعضاء دون الحاجة للعودة للهيئة الادارية للفروع . وبذلك، وبعد ان كان تجميد عضوية احد اعضاء الاتحاد لفترة مؤقتة اقصى عقوبة ممكنة، اصبح فصل الاعضاء في متناول لجان الوحدات . وتدل تجربة الهيئة الادارية لفروع الولايات المتحدة ان حصر صلاحية التجميد في ايدي الهيئة الادارية حمى الكثير

مادة (٧)

يعتبر اعضاء شرف :
الاعضاء السابقين في الهيئة التنفيذية او المجلس الاداري او الهيئات الادارية للفروع المتخرجين، والطلبة المتخرجين الذين مارسوا دورا نضاليا في الثورة الفلسطينية

مادة (٨)

على من يرغب في عضوية الاتحاد ان يقدم طلبا للانضمام لـ ١٠ ع. ط. ف. عن طريق احد وحدات (فروع) الاتحاد وحسب مكان دراسته، وتقبل لجنة الوحدة (الهيئة الادارية) لتلك الوحدة (الفروع) طلبه اذا توافرت فيه الشروط الاتية :
(أ) ان يكون طالبا فلسطينيا .
(ب) ان يلتزم بدفع اشتراك العضوية حسبما يحدده النظام الداخلي .
(ج) ان يتعهد بالتقيد بدستور الاتحاد والنظام الداخلي .

(د) ان لا يكون منتشيا لأي تنظيم نقابي آخر .

(هـ) ان لا يكون قد ارتكب جنائية او جنحة مخلة بالشرف .
(و) ان يكون ملتزما بالميثاق الوطني الفلسطيني واهداف الثورة الفلسطينية .

مادة (٩)

حقوق العضوية :
(١) يحق للعضو التعبير عن ارائه والدفاع عنها في الاطر المختلفة للاتحاد بحرية كاملة بما لا يتعارض مع مواد الدستور والنظام الداخلي .

(٢) يحق للعضو العامل الترشيح والانتخاب للجنة الوحدة (الهيئة الادارية) وممثليها للمؤتمر السنوي للفروع، وكذلك للمؤتمر (القطري) الوطني حسب النظام الداخلي .
(٣) للعضو المراقب كافة حقوق العضو العامل ما عدا الترشيح والانتخاب .

مادة (١٠)

لجنة الوحدة باعتبارها المسئولة الاولى عن حسن سير اعمال الوحدة باغلبية ثلثي اعضائها، الحق في اتخاذ اربعة انواع من الجزاءات بحق اي عضو من الاعضاء يقوم بما يسيء لسمعة الاتحاد او بما يتنافى مع دستور الاتحاد والنظام الداخلي .
(أ) التنبيه .
(ب) اللوم .
(ج) الانذار .
(د) التجميد، تمهيدا للحالة التي الجمعية العمومية للوحدة، وفي حال تعذر انعقادها يحال الى الهيئة التنفيذية او المجلس الاداري . كما يحق للهيئة الادارية للفروع اتخاذ نفس الاجراءات على اساس ما سبق .

مادة (١١)

فصل العضو يتقرر في اجتماع الجمعية العمومية للوحدة واكتمال النصاب القانوني في هذا الاجتماع حسب النظام الداخلي وبموافقة ثلثي الاعضاء العاملين الحاضرين ويشترط دعوة العضو المعني بالامر لهذا الاجتماع . وللمؤتمر الوطني او المجلس الاداري او الهيئة التنفيذية الحق في نقض قرار الفصل الصادر بحق العضو من طرفة الجمعية العمومية .

يتبع في العدد القادم

من الاعضاء من اخذ عقوبات بحقهم من لجنة وحدتهم لاسباب مزاجية او غير عادلة .
واذا ربطت التعديلات بسياق الاحداث التي عاشتها الساحة الفلسطينية طوال اكثر من عام مضى، يمكن للمرء ان يرى بوضوح ان هذه التعديلات جاءت استجابة لتوجهات ورغبات اصحاب نهج الاستسلام والانقسام في التخلص من كل الاصوات الوطنية في اي موقع كانت، وفي رغبة اصحاب هذا النهج في خلق الحريات وقتل الديمقراطية، من اجل ان يصبح النظام الفلسطيني مثل اخوانه الانظمة العربية المجاورة، وغير المجاورة .
للحديث بقية في العدد القادم

مقدمة

نحن طلبة فلسطين
ايماننا مننا :

- بان التنظيم الشعبي الديمقراطي هو القاعدة الاساسية للثورة الفلسطينية التي هي الطريق الى التحرير الكامل .

- بان الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة اساسية لنضال شعبنا في سبيل التحرير .

- بان كفاح شعب فلسطين هو طريق الوحدة العربية الجماهيرية، وان وحدة الجماهير العربية هي خطوة اساسية للتحرير .

- بالدور الطليعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني ان يقوم به في نضال شعبه،

نعلن

- تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية .

- يعمل هذا الاتحاد من اجل تحرير فلسطين بكافة الوسائل التي تخولها له مواد هذا الدستور .

الباب الاول

الاسم والمقر

=====

مادة (١)

الاتحاد العام لطلبة فلسطين منظمة طلابية ديمقراطية تمثل طلبة فلسطين في جميع انحاء العالم .

مادة (٢)

١ - تكون مدينة القدس مقرا دائما للهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين .

الباب الثاني

العضوية

=====

مادة (٣)

يسحق لكل طالبة او طالب من اصل فلسطيني ان يكون عضوا في الاتحاد العام لطلبة فلسطين اذا توافرت فيه شروط العضوية المذكورة في الدستور .

مادة (٤)

تنقسم العضوية في ١٠ ع. ط. ف الى :
(١) عضوية عاملة .
(٢) عضوية مراقبة .
(٣) عضوية شرف .

مادة (٥)

يعتبر اعضاء عاملين :
(أ) الطلبة المنتظمون والمنتسبون في الكليات والجامعات .
(ب) طلبة المعاهد التي تشترط للقبول فيها الحصول على شهادة انتهاء الدراسة الثانوية

مادة (٦)

يعتبر اعضاء مراقبين :
(أ) تلاميذ المراحل الثانوية .
(ب) تلاميذ المعاهد المتوسطة .

عاش اتحادنا



وطنيا ديمقراطيا

الاتحاد الوطني

طلبة الخليج

والجزيرة العربية

في الولايات المتحدة وكندا

بطاقة

بقلم م. س

امين عام سابق لمنظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة وكندا

(٢)

حوار

حول العمل الطلابي العربي

الاراء المنشورة تعكس وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر انصار حركة "فتح"

الاتحاد الوطني لطلبة الخليج والجزيرة هو منظمة طلابية - ثقافية - اجتماعية، تمثل طلبة الخليج والجزيرة في الولايات المتحدة وكندا.

عقد الاتحاد مؤتمره التأسيسي في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، في مدينة ارلنغتون (ولاية تكساس)، وافر المؤتمر دستور الاتحاد وورقة عمل، وانتخب هيئة تنفيذية مركزية.

من اهداف الاتحاد :

- العمل من اجل وحدة الحركة الطلابية الخليجية الجزيرية .
- الدفاع عن حقوق الطلبة العلميين والثقافية والاجتماعية والمادية، وتسهيل سبل التحاقهم بالجامعات والمعاهد العليا وتفوقهم العلمي .
- مكافحة الامية ودعم تطوير التعليم في منطقة الخليج والجزيرة .
- القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي، ومحاربة رواسب التفرقة الطائفية والقبلية .
- توطيد قواعد التقدم الاجتماعي والاقصادي، والاهتمام بالتراث الشعبي والقيام بكافة اوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي والفني، بما يخدم تقدم المجتمع .
- نشر الوعي النقابي، والعمل على تحقيق ممارسة الطلبة للاساليب الديمقراطية، وتعويدهم على العمل الجماعي المنظم .
- تقديم كل حماية ومساعدة ممكنة لأعضاء الاتحاد وجميع طلبة الخليج والجزيرة .
- دعم الوحدة الخليجية الجزيرية، وتعزيز الاستقلال الوطني والحياة الديمقراطية .
- توثيق العلاقات مع المنظمات الطلابية العربية، ودعم وحدة الحركة الطلابية العربية .
- مساندة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واللبنانية في مواجهة العدو الصهيوني .

العضوية في الاتحاد

يحق لجميع طلبة الخليج والجزيرة ان يكونوا اعضاء في الاتحاد . كما يحق في ذات الوقت منح العضوية المشاركة للطلبة العرب الذين لا تتوفر لديهم منظمات طلابية خاصة بهم في مناطق دراستهم .

نشرات الاتحاد :

يصدر الاتحاد مجلة مركزية، ويسعى الى توسيع امكانية اصدار بعض النشرات وطباعة الدراسات والكتيبات التي تهتم الطالب . كما يهتم الاتحاد بايصال نشراته الى الطالب وخصوصا مجلة الاتحاد المركزية .

للمراسلات : لجنة الاعلام المركزية

N.U.G.A.P.S

P.O Box 376

E.Lansing, MI 48823

والقمع داخل التنظيم والجماهير بدل الديمقراطية الى آخره .

وربما يتبادر الى ذهن القاري القول وما دخل كل ما تقدم بمنظمة الطلبة العرب وازمتها؟ وهنا لا يجد المرء "بداً" من التأكيد مرة اخرى ان ازمة المنظمة ليست سوى امتداد لازمة العمل النقابي والسياسي في الوطن، بالرغم من بعد المسافة الجغرافية بين الوطن والمهجر، ويبقى الفرع تابعاً لاصل، دون ان يكون صورة طبق الاصل عنه .

المقدمات السياسية لانقسام المنظمة :

تشكلت م. ط.ع في الخمسينات، في ظل زخم التيار القومي الصاعد بكل تفرعاته وهراكل استقطابه المتعددة . وتعاقب على قياداتها افراد يمثلون هذا التيار بكل التعرجات التي عانها صعوداً او هبوطاً . وواجهت المنظمة ازمت عديدة في تاريخها الطويل، تمكنت من تجاوزها في كل مرة بطريقة مختلفة باختلاف الازمة ومقوماتها .

ومع صعود حركة المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، ومنذ بدايات السبعينات على الاخص بدأت م. ط.ع بالتحول تدريجياً لتصبح تحت توجيه وقيادة انصار فصائل المقاومة الفلسطينية العاملة على الساحة الاميركية . وكان ذلك انعكاساً لنمو الثورة الفلسطينية واحتلالها موقعا طليعياً في قيادة النضال العربي من خلال ممارستها للكفاح المسلح بعد هزيمة الانظمة . وكان من الطبيعي ان يؤثر ذلك على م. ط.ع، حيث بدأت انتخابات لجانها التنفيذية المتعاقبة في السبعينات تعكس ثقل وتواجد انصار فصائل المقاومة الفلسطينية، لدرجة ان اللجنة التنفيذية لها كانت تأتي كصورة مصغرة عن تركيبة م ت ف، مع بعض الاستثناءات . ويذكر البعض جيداً انه كان يكفي لاحد الافراد ان يعلن بأنه نصير لفصيل ما هن فصيل المقاومة (حتى لو كان هذا الفصيل غير متواجد ولو بالحد الأدنى من الفاعلية في اميركا الشمالية) ليصبح مرشحاً طبيعياً لدخول اللجنة التنفيذية للمنظمة . وفي بعض الاحيان كانت تحصل عمليات بحث وتنقيب عن احد الطلاب ليعلن عن نفسه بأنه نصير لفصيل معين من اجل ادخاله في اللجنة التنفيذية لتكتمل صورة التمثيل .

لقد مرت م. ط.ع في مرحلة السبعينات، وقبل عام انقسامها، بمرحلتين اساسيتين كان لهما تأثيرهما المباشر على ما جرى لها : المحطة الاولى بعد حرب تشرين ١٩٧٣، ونتائجها السياسية وانعكاساتها على الساحة الفلسطينية، المحطة الثانية، مرحلة اتفاقات كامب ديفيد ومضاعفاتها .

البقية صفحة (٧)

لا شك ان اية محاولة لتناول موضوع انقسام م. ط.ع وانهيائها، لا بد وان تتعرض بالتحليل والتقييم لمراحل تطور المنظمة تاريخياً، وخاصة لفترة السنوات الاخيرة التي سبقت الانقسام والانحيار. واذا كان المجال لا يتسع هنا للمراجعة التاريخية التفصيلية، والتي يتوجب على جميع المعنيين ان يساهموا بها، فسنحاول تناول المرحلة التي سبقت الانقسام ومهدت له بنوع من الايجاز . ولا بأس ان نبدأ ذلك بطرح السؤال الذي يطرحه الكثيرون وهو: من هو المسؤول، او المسؤولون، عن وصول منظمة الطلبة العرب الى ما وصلت اليه ؟

الاجابة المنطقية والمختصرة على هذا السؤال الهام يمكن حصرها بان القوى المتنفذة في المنظمة والتي كانت تضطلع بمسؤولية قيادة المنظمة هي التي تتحمل المسؤولية الاساسية بشكل او بآخر . ولكن هذا الجواب، على صحته، ليس كافياً، لانه يفرض طرح سؤال آخر، وهو لماذا تتحمل هذه القوى المسؤولية وكيف ؟ وقبل الاجابة، لا بد لي من الاستدراك بأنني لا اعتبر ان القوى التي كانت "متنفذة" في المنظمة قبل الانقسام هي وحدها فقط المسؤولة عن انهيارها، بل ان مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة الاميركية تشترك في تحمل اعباء ما جرى للمنظمة، منها من يتحمل المسؤولية المباشرة، والآخرين بصورة غير مباشرة . وهذا يقودنا الى ان الجواب الاصح والادق لاسباب انقسام المنظمة وانهيائها هو باعتبارها (اي الاسباب) احد المظاهر الصارخة لازمة العميقة التي يعانيها العمل الوطني العربي عموماً على الساحة الاميركية، اطرافاً ونهجاً . وهذه الازمة متفرعة عن الازمة الاصلية التي يعاني منها العمل الوطني العربي في الساحة العربية، وتشكل امتداداً لها

وبالطبع ليس غرضنا ان نخوض في ازمة العمل الوطني العربي على الساحة الاصلية في الوطن، ولكن هذا لا يمنعنا من تسجيل عنوانها الرئيسي وهو: غياب الاداة الثورية القومية العربية الموحدة لقيادة النضال العربي والتصدي لمعضلات ومهمات الثورة الوطنية الديمقراطية العربية . ولا نبالغ حين نعتبر ان ازمة م. ط.ع في الولايات المتحدة هي افراز طبيعي وموضوعي لازمة العمل الوطني العربي في الوطن وانعكاس لغياب الاداة التي ذكرنا، والتي ينبغي ان يكون لها دور في الارتجال بدل التخطيط العلمي، ويتغلب الثانوي على الرئيسي ويحل المنطق الاقليمي مكان القومي، والاصلاحية مكان الجذرية، وينتشر الولاء الاقليمي والطائفي والعائلي مكان الولاء القومي، والتبرير مكان النقد الذاتي، والعجز مكان المبادرة، والتكيف مع الامر الواقع بدل السعي الحثيث لتغييره،

نص الوثيقة السياسية والتنظيمية لاتفاق عدن

١٩٨٤/٦/٢٧

=====

الوثيقة التنظيمية

المجلس الوطني

١. توسيع مكتب المجلس الوطني.
٢. الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل في المجلس على أن يحدد ممثليه من خلال مشاورات لاحقة.
٣. تعديل النظام الاساسي لمنظمة التحرير بحيث يشمل كافة الاصلاحات المتفق عليها.
٤. تشكيل المجلس لجان عمل فاعلة ودائمة بين اعضاء المجلس الوطني على اسس جبهوية.
٥. وضع لائحة داخلية لتنظيم عمل المجلس المركزي وتعتبر جزءاً من النظام الاساسي.

١. تكون للمجلس صلاحيات تقريرية.
٢. تكون للمجلس صلاحيات معانية اللجنة التنفيذية حول تنفيذ قرارات المجلس الوطني وله الحق في تجديد اعضاء من اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ثلث عدد اعضائها.
٣. يشكل المجلس لجان عمل فاعلة ودائمة بين اعضاء المجلس الوطني على اسس جبهوية.
٤. وضع لائحة داخلية لتنظيم عمل المجلس المركزي وتعتبر جزءاً من النظام الاساسي.

المجلس المركزي:

١. ان ينتخب من المجلس الوطني مباشرة وفق لائحة تحدّد اسس تشكيله.

تتممة الوثيقة التنظيمية

الجنة التنفيذية:

- (١) تشارك كافة الفصائل والقوى الوطنية المعترف بها في المجلس الوطني الفلسطيني في عضوية اللجنة التنفيذية.
- (٢) تنتخب اللجنة التنفيذية نواباً لرئيس اللجنة التنفيذية، وتحدد صلاحياتهم ومهامهم في اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية.

- (٣) تشكيل أمانة عامة تشمل قيادة جماعية مسئولة عن القرارات اليومية في كافة القضايا التنظيمية والسياسية والمالية والعسكرية في فترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية.

- (٤) تشكل اللجنة التنفيذية من بين اعضاءها لجاناً للإشراف على الشؤون السياسية وشؤون الوطن المحتل، بما في ذلك سياسة دعم الصمود ولبنان.
- (٥) يضع المجلس الوطني الفلسطيني لائحة داخلية لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية، وتصبح جزءاً من النظام الاساسي.

الاتحادات الشعبية:

- (١) المحافظة على وحدة الاتحادات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها، والالتزام بالعمل الجبهوي داخل صفوفها.
- (٢) إعادة توحيد الاتحادات الشعبية وفقاً للوائحها وانظمتها الداخلية.

دوائر ومؤسسات م ت ف:

- (١) إعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات م ت ف على اسس جبهوية تراعي الكفاءة.
- (٢) تشكل اللجنة التنفيذية لجنة خاصة لدراس اوضاع الدوائر والمكاتب والمؤسسات بما يضمن تطوير فاعليتها وحسن ادائها وفقاً للفقرة (١) اعلاه، وتقديم توصيات للجنة التنفيذية.

الحوار الوطني الشامل:

- تدعو الاطراف المشاركة في لقاء الجزائر وعدن الى حوار وطني شامل لتعزيز وضمّان وحدة م ت ف وتنشيط مؤسساتها الشرعية، وترى الاطراف المشاركة في اللقاء ان الاطار المناسب لهذا الحوار هو عقد اجتماع فوري للجنة التنفيذية والامناء العاميين لفصائل الثورة ورئاسة المجلس الوطني، وسوف تعرض الاطراف المشاركة على هذا الاجتماع الاتفاق السياسي والتنظيمي الذي ارتأت اليه، كما ترحب بأي مقترحات اخرى بهدف التوصل الى اتفاق نهائي يضمن وحدة م ت ف وخطها الوطني، ويحضر لعقد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني.

- وقد اكدت الاطراف المجتمعة على ضرورة الشروع فوراً بالحوار الوطني وفق الصيغة المتفق عليها اعلاه، وللاهمية، ترى الاطراف المباشرة بالحوار ابتداءً من نهاية النصف الاول من تموز/يوليو ١٩٨٤.

- وتقترح الاطراف المجتمعة عقد المجلس الوطني في امد اقصاه ١٩٨٤/٩/١٥، وتقوم هيئة الحوار الوطني الشامل بتحديد واعلان تاريخ انعقاد المجلس خلال الفترة المقترحة، وإذا تعذر على هيئة الحوار التوصل الى اتفاق حول تاريخ عقد المجلس الوطني، تجتمع الاطراف الخمسة لتنفيذ الاتفاق.

تفويض او امانة او مشاركة في التمثيل.

ج. التقيد بقرارات القمم العربية بشأن اسس حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني بما يضمن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية ويكفل المطامح القومية للامة العربية.

د. الالتزام بقرارات قمة بغداد الخاصة بالعلاقة مع النظام المصري ومحاصرة كامب ديفيد.

هـ. الاحترام المتبادل لمبادئ الاستقلال والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

و. العمل على اتخاذ الاجراءات التي تعزز الثقة المتبادلة وتمكن الثورة الفلسطينية جنباً الى جنب مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية للقيام بدورها الكفاحي في التصدي للعدو الصهيوني والامبريالي وحل كافة المشاكل المعقدة التي تحول دون ذلك.

٢. اعتبار البيان السوفياتي - السوري الذي اكد على وحدة م.ت.ف على اسس وطنية وتقديمه معانية للامبريالية وضرورة الحل العاجل للخلافات داخل الثورة الفلسطينية باعتباره احد القواعد الرئيسية في التغلب على أزمة الثورة وم.ت.ف وتصحيح علاقتها مع سوريا.

ساسنا لبنان:

١. تعزيز التحالف الوطني اللبناني - الفلسطيني - السوري، وتطوير العلاقات مع القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ودعم نضالها ضد الاحتلال الصهيوني والنفوذ الاميريكي ومشروع الهيمنة الكتاني ومن اجل ضمان استقلال ووحدانية وعروبى لبنان وتطوير الديمقراطية.

٢. تنظيم العلاقة مع القوى الوطنية اللبنانية من اجل حماية امن جماهيرنا ومخيماتنا في لبنان، وصيانة الحقوق المدنية والاجتماعية لشعبنا والتمسك بحقوقه الوطنية في التنظيم والعمل السياسي وحمل السلاح والاطراف في صفوف الثورة وضمّان حقوق م.ت.ف ومؤسساتها في لبنان.

٣. العمل المشترك مع القوى الوطنية اللبنانية لتصعيد الكفاح المسلح باستمرار ضد قوات الاحتلال الصهيوني.

٤. ان الغاء اتفاق ١٧ ايار يمثل انتصاراً هاماً لنضال الشعب اللبناني ودعماً لنضال شعبنا وسائر الشعوب العربية ضد نهج كامب ديفيد وضد مخطط الهيمنة الامبريالية في المنطقة، ويعتبر محطة هامة على طريق استمرار النقاومة الوطنية لهدم الاحتلال والتواجد الاسرائيلي في لبنان دون قيد او شرط.

٥. العمل المشترك بين كافة القوى الوطنية الفلسطينية من اجل تنظيم اوضاع مخيماتنا وتجنبها الصراعات وحماية وحدتها من خلال اللجان الشعبية والاتحادات الجماهيرية وتنشيط سائر مؤسسات م.ت.ف في لبنان.

٦. توفير الدعم لصمود شعبنا في لبنان من خلال المؤسسات الاجتماعية والجماهيرية وعبر اللجنة التي شكلتها اللجنة التنفيذية لهذا الغرض.

سابعا: نقطة هامة:

التأكيد على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السادسة عشرة وخاصة فيما يتعلق برفض كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي وتوطيد العلاقات مع قوى حركة التحرير العربية والقوى الصديقة على الصعيد الدولي وخاصة الاتحاد السوفياتي والالتزام باسم حل القضية الفلسطينية كما اكدت عليها قرارات ثورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني.

المصري ومحاصرة كامب ديفيد وايلاف كافة الاتصالات السياسية مع النظام المصري فوراً، تأكيداً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة بشأن العلاقات مع القوى الوطنية المصرية وتحديد العلاقات مع النظام المصري على اساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد.

ثالثاً - الاردن:

١. ارساء العلاقات بين م.ت.ف. والنظام الاردني على قاعدة الضوابط التي تضمنتها مقررات المجلس الوطني الفلسطيني وخاصة دورته السادسة عشرة.

٢. عدم الاقدام على اي تحركات سياسية مشتركة مع الاردن فيما يخص البحث عن حلول للقضية الفلسطينية تمس وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني.

٣. رفض اي حل للقضية الفلسطينية على قاعدة مشروع ريفان او الحل الاقليمي الوسط او الخيار الاردني «مشروع حزب العمل الصهيوني» او اي مشروع ينتقص من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف. ممثلة الشرعي والوحيد، والتصدي لاية محاولات اردنية للتخراط في هذه الحلول.

٤. رفض الخطوة الاردنية في احياء البرلمان باعتبارها تجاوزاً على قرارات قمة الرباط عام ١٩٧٤ بهدف الانتقاص من حق م.ت.ف. في وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني والانتفاف عليه.

رابعا: الاحداث الدامية في الساحة الفلسطينية خلال العام الماضي:

بحث المجتمعون بروح المسؤولية الوطنية الاحداث الخطيرة الدامية التي شهنتها الساحة الفلسطينية خلال العام الماضي وما تركته من نتائج واثار على وحدة النضال الفلسطيني ومكانته ومسمعة م.ت.ف. وانطلاقاً من ذلك اكد المجتمعون ما يلي:

أ. ان اللجوء الى حمل السلاح لفرض حلول قسرية للخلاف داخل صفوف الثورة يتنافى ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني، التي اكدت على مبادئ الحوار الديمقراطي وبمسيرة الثورة الفلسطينية ووحدةها.

ب. رفض كافة المحاولات الهادفة الى شق م.ت.ف. وتزييق صفوفها او اجتثاث قيادات بنيتها، وتأكيد انتمك بوحدة المنظمة وشرعية مؤسساتها.

ج. يتم بحث هذه القضية في دورة المجلس الوطني القادمة على ضوء هذه الامس.

خامساً: العلاقات الفلسطينية - السورية:

١. ان بناء العلاقة بين م.ت.ف. وسوريا على اسس وطنية وقومية تتحدد بما يلي:

أ. العمل المشترك في النضال ضد العدو الاسرائيلي والمخططات الامبريالية والصهيونية ومن اجل تحرير الاراضي العربية المحتلة وانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف. ممثلة الشرعي والوحيد.

ب. رفض المشاريع الاميريكية وفي مقدمتها كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي ومشروع ريفان وكافة المشاريع التي تنتقص من حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، او من دور م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني دون

اجتمعت في عدن والجزائر تحت رعاية حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري والحزب الاشتراكي اليمني، وفود قيادية تمثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» وفصائل التحالف الديمقراطي «الشعبية لتحرير فلسطين» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية وقررت الاتفاق السياسي والتنظيمي المبين في هذه الوثيقة باعتباره اساساً للحوار الوطني الشامل.

الوثيقة السياسية

اولاً - الارض المحتلة:

• تقديم كل الدعم لنضال شعبنا في الاراضي المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي والاجراءات القمعية والارهابية وممارساته المتصاعدة للاستيلاء على الاراضي والاستيطان وتهجير السكان تمهيداً لضم المناطق المحتلة.

• حماية وحدة الصف والموقف الوطنيين والحيولة دون انعكاس مشاكل الخارج وضغوطاته على شعبنا في الارض المحتلة.

• احياء الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، على قاعدة مقررات الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني واعطائها صلاحيات قيادة النضال السياسي والجماهيري ضد الاحتلال الاسرائيلي.

• الالتزام بصيانة دعم صمود ونضال شعبنا وقواه الوطنية في المناطق المحتلة بالاستناد الى توجيهات الجبهة الوطنية في صرف اموال دعم الصمود.

• العمل بجدية على توحيد المؤسسات الشعبية من نقابات وغيرها والتصدي بحزم لكافة محاولات الانشقاق والتزويق لصفوفها.

• التصدي للمحاولات المشبوهة التي تستهدف الانتفاف على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ولاحتواء شعبنا ومواجهة المعارسات الهادفة الى ضرب المؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة واجراءات الحصار التي تمارس لارغام شعبنا على القبول بمخططات الاستسلام.

• التأكيد على وحدة جميع القوى الوطنية الفلسطينية والديمقراطية والتقدمية في الارض المحتلة عام ١٩٤٨ وتوفير كافة اشكال الدعم لها في اطار وحدة شعبنا الوطنية.

• تصعيد الكفاح المسلح والنضال الجماهيري ضد الاحتلال الصهيوني من اجل تحرير ارضنا المحتلة وانتزاع حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ثانياً: زيارة القاهرة والعلاقات الفلسطينية - المصرية:

١. التأكيد بأن الزيارة مثلت تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والتصدي لاثارها الضارة واعتبار م.ت.ف. ليست ملزمة بأي نتائج او التزامات سياسية ترتبت عليها، والمحاسبة عليها في اطار المؤسسات الشرعية لـ م.ت.ف.

ب. استمرار التزام م.ت.ف. بقرارات قمة بغداد الخاصة بالعلاقات مع النظام



نزمة...

حوار حول العمل

الطلابي العربي

انعكس الانقسام السياسي الذي حصل في الساحة العربية وداخل المقاومة الفلسطينية بعد حرب تشرين ١٩٧٣، على م. ط.ع. وخطها السياسي بصورة حاسمة. وشهدت تلك المرحلة، كما نذكر جميعا، تشكيل ما اطلق عليه "جبهة الرفـض" للتسوية، مقابل خط القبول والسعي لها في الساحة الفلسطينية والعربية. وامتد الصراع بين التيارين الى داخل م. ط.ع. منذ منتصف السبعينات، حيث تعززت مواقع القوى المؤيدة لجبهة الرفض انذاك داخل م. ط.ع.، واستطاعت ان تؤمن سيطرة شبه تامة على قيادة المنظمة منذ منتصف السبعينات وحتى فترة الانقسام والانحياز في نهاية السبعينات.

وبعيدا عن التجريد والعموميات، فإن القوى الاساسية التي كانت تتنافس في تلك الحقبة على قيادة المنظمة توزعت على الشكل التالي:

- * انصار الجبهة الشعبية،
- * انصار حركة "فتح"،
- * انصار البعث العراقي،

بالاضافة الى بعض القوى المتفرقة الاخرى التي لم يكن نفوذها قويا، وكانت تلتحق بهذا الطرف او ذاك.

وكان للاتفاق السياسي العام بين انصار الجبهة الشعبية والبعث العراقي في تلك الحقبة حول موضوع رفض التسوية، وتأييد جبهة الرفض، الدور الاساسي في قيام تحالف بينهما آمن السيطرة على قيادة المنظمة وعزل القوى الاخرى وتحجيمها، وخاصة انصار "فتح" الذين وجدوا في ذلك العزل مبررا للبدء في تأسيس فرع للاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة.

واستمرت المنظمة تحت قيادة ممثلين عن هاتين القوتين في مرحلة اواخر السبعينات، ثم دخلتا في حالة نزاع وخلافات علنية بعد اتخاذ العراق قراراته باغلاق مكاتب الجبهة الشعبية وتسفير عناصرها، وانفراط عقد جبهة الرفض، وعدم دخول العراق جبهة الصمود والتصدي، التي تشكلت اثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

ومع اشتداد الخلافات السياسية بين الطرفين وصلت الامور الى تعطيل اعمال اللجنة التنفيذية المركزية للمنظمة والمجلس الاداري، واهتزاز فروع المنظمة بسبب غياب الدور القيادي المركزي الموحد. وفي الوقت نفسه، كانت خطوات تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة قد تبلورت، ووافقت الجبهة الشعبية على تأسيس الفرع والدخول فيه. وكان ذلك قبل انقسام المنظمة بفترة طويلة.

البقية في العدد القادم

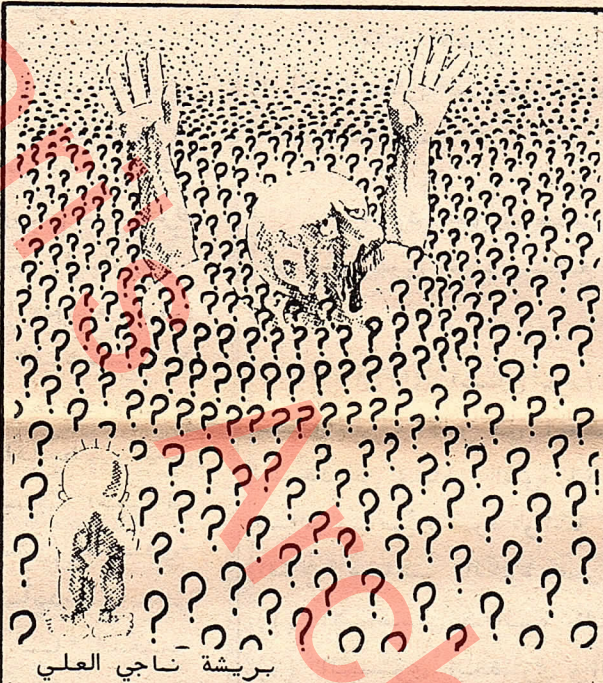
اتفاق عدن: اهداف الحوار لم تتحقق

عن "الوطن" الكويتية (١٩٨٤/٧/١٤)

بقلم: عوني صادق

الملائمة للمحافظة على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية اذ ان استمرار التحالف الوطني، في رفضه سيمضي تكريس الانقسام الواقعي في الساحة وتشرع عملية الاعلان عن الانقسام الرسمي في المنظمة. من ناحية اخرى، اعتبرت «الوثيقة» في جانبها السياسي.. اعتبرت زيارة القاهرة مجرد «تجاوز» لمقررات المجلس الوطني، واحيلت القضية الى المجلس الوطني السابع عشر، وهو امر يشبه احالة اوراق الادانة الى المفتي!! وكل الخوف ان يقرر المجلس الوطني توجيه «برقية شكر» للرئيس عرفات على زيارته والفوائد التي حملتها للمنظمة بعد ان تبين ان الزيارة كان لها ما يبررها وما يسمح بها في قرارات المجلس اياه!

ان اخضاع العلاقة مع النظامين المصري والاردني لـ «مقررات القمم العربية» - بما في ذلك قمة فاس - ولمقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالذات.. ان ذلك يعني انه لن يضبط «التجاوزات» بل سيفتح ابوابا جديدة لمزيد من التجاوزات، الامر الذي يعني ان المخاطر التي تهدد الموقف الوطني الفلسطيني ستزداد من الناحيتين الكمية والكيفية بعد ان توفر «الغطاء الشرعي» للتلاعب به.



بريشة ناجي العلي

الانسان الفلسطيني واتفاق عدن

«اتفاق عدن» باختصار اعاد الاعتبار ليس لمن قبل انه لم يعد يمثل «قاسما مشتركا» للفلسطينيين بل اعاد الاعتبار لسياسات قبل انها تمثل رحلا عن الارض الوطنية، وليس فقط خروجا عن مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، الامر الذي يعني ببساطة فشل محاولات التصدي لما وصف بنهج الانحراف عن الموقف الوطني. لقد كتبت مجلة «الهدف» - ١٩٨٤/٧/٢ - في اعقاب التوصل الى «اتفاق عدن» تقول: «لقد انتهت المعركة الاولى مع اللجنة المركزية لحركة فتح الى تثبيت اتفاق يتضمن القواسم السياسية والتنظيمية التي تضع اسس الحفاظ على وحدة المنظمة وخطها الوطني! وهو ادعاء لا يجد له اساسا ضمن المعطيات القائمة!

ان ايا من اهداف الحوار الثلاثة لم يتحقق. واذا كانت الجولات السابقة معركة فليس من الادعاء في شيء ان يقال ان اللجنة المركزية هي التي كسبتها، وبالتأكيد فان نتائج المعركة قد اعادتنا الى عشية الخروج من بيروت بكل ما اثاره الخروج من قضايا واسئلة مع فاروق واحد هو ان الخروج طرح تلك القضايا، اما «الاتفاق» فيبدو وكأنه جاء ليتجاوز بالتجاهل وليس بالتصدي، تلك القضايا والاسئلة ولغير صالح القضية الوطنية. لكنه يظل الحق مع «الهدف» عندما تستدرك فتقول: «فهذا الاتفاق يبقى حبرا على ورق، اذا لم يستند الى وحدة موقف القوى الوطنية المناهضة لنهج الانحراف والاستسلام». والسؤال الكبير المحير هو: كيف يمكن ان تتحقق وحدة القوى الوطنية على ارضية اتفاق يوفر لنهج الانحراف والاستسلام كل ما يحتاجه من مستلزمات الاستمرار؟!!

بمصادقة التنظيمات المشاركة في حوارات الجزائر - عدن على الاتفاق الذي كانت قد توصلت اليه في جولة المباحثات الاخيرة التي عقبتها في عدن في الاسبوع الاخير من حزيران الماضي.. وبهذه المصادقة يكون «اتفاق عدن التاريخي» قد اصبح ساري المفعول واصبح من الممكن ان يطرح بعض الاسئلة التي يفترض ان الاتفاق جاء ليجيب عنها.

المعروف ان الدوافع التي حددها «التحالف الديمقراطي» لبدء الحوار مع «اللجنة المركزية لحركة فتح» اشتملت على تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هي:

١. المحافظة على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية.
٢. المحافظة على الموقف الوطني الفلسطيني.
٣. التصدي ومحاصرة النهج السياسي المنحرف في الساحة الفلسطينية.

ومما قاله «التحالف» ان تحقيق هذه الاهداف سيتم عبر اعادة بناء البنية التنظيمية لمنظمة التحرير ومؤسساتها ويجاد الضوابط بحيث تتوفر اسباب القيادة الجماعية ومنع الهيمنة في الساحة الفلسطينية وانهاء التفرد في صنع القرار الوطني الفلسطيني. من جهة اخرى كانت اطراف «التحالف» ترى ان الادانة السياسية لزيارة ياسر عرفات للقاهرة وابعاده عن رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هما المنخل الرئيسي لتحقيق الاهداف المذكورة.

الان وبعد ان تم نشر الوثيقة التنظيمية والسياسية التي قام عليها اتفاق عدن، نستطيع ان نبدأ بالسؤال الاول المتعلق بالهدف الاول من الاهداف الثلاثة: هل مكنت الوثيقة المذكورة الاطراف المعنية من المحافظة على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وكيف؟

بما انني لست بصدد مناقشة تفصيلية، ارى ان تعيين ثلاثة - او اربعة - نواب لرئيس اللجنة التنفيذية او توسيع اللجنة او حتى انتخاب المجلس المركزي واعطاء صلاحيات تشريعية.. ارى ان كل ذلك لن يغير من الحال شيئا، بل ربما تزيد الطين بلة خصوصا اذا استمر رئيس اللجنة التنفيذية في موقعه.. ان اعضاء اللجنة التنفيذية كانوا يمثلون كافة التنظيمات في الساحة الفلسطينية - باستثناء جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة الضال الشعبي - ومع ذلك لم يمنع ذلك التفرد والتجاوزات. وبما ان الوثيقة التنظيمية لم تحدد كيفية توسيع اللجنة التنفيذية فانه يمكننا ان نتوقع توسيعها حسب «الكوتا» القديمة، اي ان «فتح» - اللجنة المركزية - ستحافظ على الحصص الاكبر. وحتى لو لم يحدث ذلك فان عدد «المستقلين» الذين سترشحهم هذه اللجنة سيوصلون الى النتيجة نفسها.

اما موضوع انتخاب اعضاء المجلس المركزي فهو لا يحتاج الى تعليق طويل. فحيث ان المجلس الوطني الحالي المعروفة مواصفاته هو الذي سينتخب هؤلاء الاعضاء، فذلك يعني انهم لن يختلفوا في شيء عن التركيبة الاصلية ولكنهم سيسمحون لرئيس اللجنة التنفيذية بادعاء شرعية اكبر والاستيلاء على صلاحيات اكثر واشمل وسيكون اللقاء بهم اسهل بكثير من عقد المجلس الوطني. وسيؤدي ذلك الى مزيد من الفردية وليس الى القيادة الجماعية.

والسبب في هذه النتيجة المدمشة هو تنازل «التحالف الديمقراطي» عن موضوع الادانة السياسية واستبعاد عرفات عن رئاسة اللجنة التنفيذية ليس لان عرفات هو الاكثر اتقانا للعبة، بل لان الادانة كانت تعني «حرمانا سياسيا سيضع قواعد جديدة في اللعبة التنظيمية وقد كان من المفروض ان تكون «وثيقة عدن الاولى» التي على اساسها بدأ الحوار خطة للتنفيذ وليس ورقة للمساومة. واعتبارها ورقة للمساومة كان لا بد ان تنتهي الى ما انتهت اليه. وكنت قد قلت في مقال سابق ان الذهاب الى الجزائر كان يعني خسارة «التحالف الديمقراطي» لنصف المعركة قبل البدء بها، وما نحن نرى كيف كسبت «اللجنة المركزية» النصف الاخر!

المهم ان «اتفاق عدن» كان ينتظر موافقة «التحالف الوطني» عليه ليصبح «الوافق الوطني» شاملا لكل الاطراف الفلسطينية. لكن المعلومات المتوفرة تقول ان «التحالف الوطني» رفض الاتفاق وهنا نصل الى الاجابة المتوفرة عن السؤال الاول بحيث يتضح ان الاتفاق التاريخي، لم يوفر الظروف

(٢)

نظرية المجابهة الجماهيرية في الصراع العربي الصهيوني

في العدد الماضي، بدأنا الحديث عن عناصر الصراع الرئيسية التي يمكن على أساسها تحديد كيفية المجابهة، وهذه العناصر هي: (١) قضية الصراع وأهدافه (٢) شكل الصراع وأهدافه وأدواته (٣) ساحة الصراع (٤) توقيت الصراع. ولقد غطى الحديث في العدد الماضي العناصر الثلاثة الأولى.

رابعاً : توقيت الصراع

كثيرون يقولون ان عامل الزمن معنا. هذا غير صحيح. ان العامل الزمني مع "اسرائيل"، اما القول ان العامل الزمني لمصلحتنا فهذه عملية تحذيرية. العامل الزمني هو في صالح من يستثمره و"اسرائيل" هي التي تستثمر العامل الزمني، تستثمره لتركيز الوجود السكاني والصناعي. ولقد اثبتت تجربة ٦٨ - ١٩٦٩، ان هناك تحركاً جماهيرياً في المنطقة قد بدأ يعبر عن نفسه، وفي المقابل تركز الجهد العربي المعادي للثورة، تركز في امتصاص هذا التحرك الجماهيري، وفي سلخه عن الثورة الفلسطينية، لان هذا التحرك هو الذي سيؤدي الى حالة التغيير في المنطقة، لاحداث حالة تغيير في مواقع القرار العربي لاحداث حالة التوحيد للجهد العربي لحساب قضية النضال.

اطراف الصراع :

الاستعمار، وقاعدته "الطليعية" (اسرائيل) من جهة، الامة العربية وطليعتها الشعب الفلسطيني من جهة اخرى.

ادوات الصراع :

من ؟ الكل يتحدث عن الطرف الثالث دائماً : ليعمل العرب، ليعمل الاتحاد السوفييتي، ... كلا، الجواب على سؤال "من ؟" هو ان تتحرك طليعة متميزة تأخذ على نفسها مسؤولية احداث التغيير وقيادته. قد تبدأ صغيرة، وقد تبدأ ضئيلة محدودة الفعل، ولكنها قادرة على ان تتطور. المهم ان تملك هي زمام القرار والفعل. هي الفاعل ولا تتحدث عن الفاعلين، لا تتحدث دائماً عن الطرف الثالث. الحديث عن الطرف الثالث هو حديث مراقب. بقينا ننادي بتسليح الفلسطينيين، نهتف "بدنا سلاح ... بدنا سلاح" عشرين سنة، ولم يستجب احداً. واخيراً حملنا السلاح. بدأنا بمحمود حجازي الذي حمل (ستن) صديء وثلاثين طلقة. بعد ذلك تدفق السلاح، واصبح السلاح الذي بأيدينا يعني الكثير، حالة مختلفة، لهذا عليك ان تبدأ تستثمره في بناء المجتمع و"القومية"، وتستثمره في تعمير القدرة الدفاعية والهجومية، وتستثمره في تأمين الحماية الدولية، الرسمية، والرأي العام.

متى تفقد "اسرائيل" استثمار الزمن ؟ الجواب : عندما يصبح الزمن مستثمراً من جانبنا. في تلك اللحظة يصبح الصراع : من منا يستثمر الزمن اكثر؟ "اسرائيل" تستثمر هذا الزمن في تحريك النمو داخلها. ونحن يجب ان نستثمر الزمن في ايقاف حركة النمو داخلها وزيادة حركة النمو في داخلنا.

كيف نوقف حركة النمو في "اسرائيل"؟ هنا السؤال. ما هو محور الاستراتيجية "الاسرائيلية"؟ اذا اتجهنا الى محور الاستراتيجية "الاسرائيلية"، هناك يمكن ان نوقف حركة النمو. ليس بالضرورة ان نتمكن فوراً من ايقافها نهائياً، ولكن من الممكن ان نحدث تباطؤاً، وهذا التباطؤ يزيد بزيادة قدرة الفعل عندنا. تتركز الاستراتيجية "الاسرائيلية" على الانسان، سواء الانسان بالتوليد او الانسان بالهجرة. ومن هنا تنشأ حاجتها لتوفر لهذا الانسان أمناً وحماية وانتصاراً دائماً ليظل العنصر المميز. وكذلك خلق الظروف لبناء المجتمع و"القومية"، من خلال صهر مجمل التناقضات في "اسرائيل" ليصبح هذا المجتمع مؤهلاً للتوسع والسيطرة والاستيعاب. وبمزيد من هذا التأهيل، تتطور قدرته للقفز خارج اطاره. ومن هنا حددت "اسرائيل" استراتيجيتها الهجومية لكي تؤمن لهذا الانسان حماية وأماناً، ولكي تخلق حالة نفسية لدى المجتمع "الاسرائيلي" لتتشدد اطرافه المتناقضة الى بعضها البعض ليتمكن البرنامج "الاسرائيلي" من تحقيق التدوير للاختلافات وتحقيق التوحيد للمجتمع المحلي.

هذه الاستراتيجية تفرض علينا استراتيجية في المقابل : ما دام الانسان هو محور استراتيجيتهم، فلا بد ان يكون الانسان محور استراتيجيتنا.

نعود للسؤال ماهي عناصر القوة في الجانب الاسرائيلي ؟ ما هي لكي نرى كيف نستطيع ان ان نهرز هذه القوى ؟

ان اي انسان يريد ان يقود معركة مع اي طرف، مطلوب منه ان يجعل الطرف الاخر في اضعف حالاته، حتى تثمر نتائج المعركة. اذن لنبحث عن عناصر القوة لدى العدو، حتى نفكر كيف نضعف منها. طبعاً هناك عناصر كثيرة، وانا الان لا اتكلم بالتفصيل، بل اعطي رؤوساً اقلام. عناصر القوة هي :

- (١) الانسان، حالة التشبث، والهجرة.
 - (٢) المستوى الحضاري والعقل المنظم والمحرك.
 - (٣) الارتباط الخارجي مع الاستعمار العالمي.
 - (٤) شبكة العلاقات الدولية والاستثمار غير المحدود للرأي العام الدولي.
 - (٥) الاستراتيجية الهجومية التي تنقل المعركة بعيداً عن التجمعات البشرية المحلية.
- طبعاً ربما يكون هناك عناصر اخرى كثيرة، لكن العناصر التي تعني هي التي ذكرت.

البقية في العدد القادم.

حصاد العاصفة

قوات العاصفة تهاجم دورية مدرعة

بتاريخ ١٩٨٤/٦/١ صرح الناطق العسكري باسم القيادة العامة لقوات العاصفة بما يلي :
قامت احدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو بمهاجمة دورية مؤلفة لقوات الغزو الصهيوني على طريق حاصبيا ميمس .
تم تدمير الآلية واصابة اخرى مما أدى الى وقوع عدد من جنود العدو بين قتيل وجريح ، وقد عاد جميع أفراد المجموعة الى قاعدتهم بسلام .
وانها لثورة حتى النصر
هذا وتفيد الأنباء بأن العدو قد دفع بقوات إضافية معززة بالآليات المدرعة الى مكان الهجوم في محاولة فاشلة للعثور على المقاتلين الفلسطينيين الذين قاموا بالهجوم . فيما ذكرت الاذاعات التي تناقلت نبأ الهجوم ان الاسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية قد استخدمت في مهاجمة الدورية الصهيونية .

● عمليتان للعاصفة في الداخل

قذفت قوات العدو بقنبلتين في نابلس والخليل

أدلى الناطق العسكري باسم القيادة العامة لقوات العاصفة بالتصريح التالي :

يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٨٤/٦/٥ - قلم أحد أفراد مجموعة الشهيد لينا النابلسي العاملة داخل الأرض المحتلة بإلقاء قنبلة يدوية على مركز تجمع شرطة العدو العنصري الصهيوني وسط مدينة نابلس . ولكن العدو كعادته لم يعترف بالخسائر وعلى الفور هرعت قوة كبيرة من قوات الاحتلال وقامت بحملة تمشيط واعتقالات - ولكن مناضلنا تمكن من العودة الى قاعدته بسلام .

وثورة حتى النصر

نرحب بمقالات القراء

و رسائلهم

P.O.Box 24184

San Diego, Ca. 92124